

عزا سبب ارتفاع أسعار العقارات إلى عدم توافر الأراضي المعدة للبناء، وتعدد المرجعيات العاملة في قطاع الإسكان وارتفاع أسعار مواد البناء وأجور اليد العاملة، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بما لا يتناسب مع النمو الاقتصادي والتنموي، ما أدى إلى زيادة الطلب على المعروض وارتفاع أسعار العقارات. وكان لافتاً مشاركة عشرات الشركات المتخصصة بإعادة الإعمار في معرض دمشق الدولي نهاية العام الماضي، بينها روسية ولبنانية ومصرية وإماراتية، وعروض لبيوت مسبقة الصنع أو منازل خشبية صغيرة للأرياف ووفقاً لصحيفة "الحياة"، يبحث النظام السوري حالياً في إعادة إطلاق القروض السكنية التي توقفت مع بداية الأزمة، إذ يشير وزير المال مأمون حمدان، إلى أن الكتلة المالية المتاحة لدى المصارف العامة للإقراض لا تتعدى 300 مليار ليرة، ونحو 100 مليار متوافرة في المصارف الخاصة بالتوازي تسجل الإيجارات زيادة لافتة، ويقدر اقتصاديون ارتفاع الإيجارات خلال الحرب على سوريا بمعدل عشرة أضعاف في المناطق المنظمة، و17 ضعفاً في العشوائيات وفي إطار الاستعداد لإطلاق مشاريع إعادة الإعمار، ركّز ملتقى رجال الأعمال السوري الروسي، على إيجاد صيغة مشتركة لتسهيل حركة انتقال الأموال بين البلدين، والدعوة إلى تأسيس شركة تأمين تحمي مصالح المستثمرين في كلا البلدين، مع توفير وسائل نقل تخدم انسياب السلع، من دون طرف ثالث